

الى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم
السياسات العمومية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

خارطة الطريق الاستراتيجية للاستثمار

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

أكد التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات أن الإطار المؤسسي للاستثمار يتسم بتعدد المتدخلين، وتداخل نطاق اختصاصهم وتباين أولويات وأهداف المتدخلين، مما من شأنه أن يضعف التقائية السياسات العمومية في مجال تنمية الاستثمار وتحفيزه وانهاشه، بالإضافة إلى المعوقات الإدارية إلى غيرها من الملاحظات.
من هذا المنطلق، نسائلكم عن الإجراءات المتخذة لتنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية للاستثمار للفترة ما بين 2023-2026، بما في ذلك تحقيق الالتقائية في التدخلات وتكريس دور المراكز الجهوية للاستثمار كإطار موحد للمعالجة الإدارية لعملية الاستثمار؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

ادريس السنتيسي